

## خليفة حفتر : قرارات المرحلة ام الضرورة

أصدر القائد العام للقوات المسلحة العربية الليبية التابعة للبرلمان " المشير خليفة حفتر " ، قرارا رقم 2023/220 بتاريخ 7 يوليو 2023، والذي يقضي بإستحداث ركن جديد اسماه " ركن الوحدات الأمنية "، ونص القرار في مادته الثالثة أن يكلف " عميد ركن \ خالد خليفة بلقاسم " أمرا له ، وعلي ان تضم الوحدات العسكرية " اللواء 106 مجحفل و اللواء خالد بن الوليد " الي هذا الركن المستحدث " ركن الوحدات الأمنية " ، وتقوم هيئة العمليات إعداد الهيكل التنظيمي له، ويعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره - كما جاء في نص القرار ، وقد استند في صدور هذا القرار على القرار رقم ( 40 ) لسنة 1974، بشأن الخدمة بالقوات المسلحة وتعديلاته.

ولكن اللافت أن هذا القرار رقم ( 40 ) لسنة 1974 ، كان قد حدد مكونات الجيش الليبي لتشمل: القوات البرية - القوات البحرية - القوات الجوية - قوات الدفاع الجوي.

يعيد هذا القرار إلى الأذهان قرار اللجنة العامة المؤقتة للدفاع، رقم 54 لسنة 2001 بشأن واجب الحراسة والحماية والتأمين والدفاع والتحرير، فقد ذكر القرار في مادته الثانية : بتكلف الوحدات الآتي بيانها بواجب الحراسة والتأمين والدفاع والتحرير:

- ( الحراسة / ويكلف بها الوحدات الآتية: الجحفل 219 الأمني - الوحدات التابعة لرئاسة أركان الوحدات الأمنية - الحرس الثوري الأخضر - الحرس الشعبي - التشكيلات الثورية الأخرى - الهيئات النظامية أيا كانت صفتها عسكرية أو مدنية).

ومما يثير الانتباه أيضا ، أن "خالد خليفة بلقاسم " عرفه القرار بأنه عميد ركن ، ولم يعرف أن " خالد خليفة بلقاسم " كان قد حضر دورة ضبط القيادة و الأركان ، او تخرج أصلا من احدي الكليات العسكرية المتخصصة.

وهنا لعله من المفيد أن نذكر ، أن كلية القيادة والأركان الليبية هي مؤسسة تعليمية راقية ، مهمتها الأساسية إعداد وتأهيل - ضباط القيادة والأركان - لقيادة وحدات الجيش الليبي في السلم والحرب، كما يناط بها الإشراف على إعداد البحوث والدراسات العسكرية والاستراتيجية، في مجال الدفاع والأمن الوطني.

حيث ان ، كلية القيادة والأركان أنشئت بموجب القرار رقم ( 48 ) لسنة 1984 و منذ إنشائها وحتى توقفها في العام 1994 ، انعقدت بها عدد (7) دورات للأركان العامة ، وتخرج منها عدد من الضباط الليبيين ، كان منهم رئيس الأركان العامة السابق للجيش الليبي " اللواء الركن \ يوسف المنقوش " احد خريجي الدفعة الثانية ، بالإضافة الي عدد آخر من الضباط من جمهورية السودان ، وقد عقدت هذه الدورات بمساعدة وأشرف أطقم تدريس من روسيا ومن سوريا في حينه.

ولكن ، و بسبب سياسة التهميش والتدمير الممنهج للمؤسسة العسكرية في ليبيا من قبل النظام السابق ، وعدم الاهتمام بالمؤسسات التعليمية المتخصصة و التي تؤهل القيادات العسكرية ، توقفت الكلية عن العمل ، إلى أن استأنفت نشاطها غير الكامل في العام 2006 ، بمساعدة طاقم تدريس من جمهورية مصر العربية ، إضافة الي ضباط ليبين مؤهلين بدرجات عليمة عليا ، واستمر التدريس فيها حتى نهاية العام 2009 ، حيث تخرج منها في تلك الفترة ضباط ليبين ، كان لهم دور بارز كقادة ميدانيين في المعارك التي خاضها ثوار 17 فبراير ، وكان من بين خريجها في تلك الفترة أيضا ، عدد من ضباط الدول الشقيقة ( مصر - الجزائر - السودان - موريتانيا ) .

السؤال الذي يطرح نفسه الان ، ما هي الدوافع الحقيقية لإنشاء ركن جديد باسم " ركن الوحدات الأمنية " ؟؟ ، ولماذا يسمي لها شخص غير مهني ، ومن خارج المؤسسة العسكرية ؟؟ وهل هي بداية لإنتاج جيش موازي ، بإستنساخ تجربة النظام السابق؟.

## الخلاصة

جديرا بالذكر يمكن القول ، إن تكوين أجسام أمنية وعسكرية موازية يمكن ان يعود بأثار سلبية عدة علي البلد ، ويعرقل الجهود المبذولة لإعادة بناء الدولة ، وتحقيق الاستقرار والامن ، فعلي سبيل المثال يؤدي وجود الاجسام الموازية للمؤسسة العسكرية الي :

- ✓ تقويض سيادة الدولة ومركزية الدفاع والامن فيها ، وضعف سلطة الحكومة المركزية ، مما يمهد الي تقسيم البلد، وزيادة الفوضى والاضطرابات.
- ✓ احداث تشويش و خلل في الامن القومي للبلد ، مما يمهد لتهديد الامن الوطني ، لإمكانية استخدام هذه الاجسام في تعزيز الاحتراب الداخلي ، وتفكك الدولة ، وتقسيم البلد الي مناطق بحسب الأنتماءات العسكرية والسياسية والجهوية.

وعلي الرغم ، من أن بعض الفصائل المسلحة ، والتحالفات العسكرية تزعم انها تشكل أجهزة امنية وعسكرية موازية لحماية المجتمع ، والمصالح الوطنية ، إلا ان هذا النوع من الاجسام يؤدي بشكل عام إلي تعزيز الفوضى ، وتفاقم الازمة الليبية واطالة امدها

لذلك علي جميع مؤسسات الدولة التنفيذية ، والتشريعية العمل علي توحيد الجهود الأمنية والعسكرية ، تحت سلطة المؤسسات الرسمية ، وإشراف حكومة منتخبة ، وتعزيز القوانين والتشريعات الضابطة لها في إطار المصلحة العليا للبلد.

11 يوليو 2023

يعتبر المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية مؤسسة ليبية مستقلة تعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والتحليلات الأمنية والعسكرية للقضايا ذات العلاقة بالدولة الليبية.

وضع المركز على رأس قائمة أولوياته العمل على مساعدة الباحث وصنّاع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الدولية والإقليمية في صيغة أكاديمية معلومانية تمكن من إزالة الضبابية عن المشهد السياسي والأمني والعسكري عن طريق تحليلات عميقة وموضوعية لمختلف القضايا ذات العلاقة وتقديم توصيات وسيناريوهات إلى الجهات المعنية وصنّاع القرار .

**ترتكز اعمال المركز على مجموعة من الركائز الثابتة في سياسته لأداء أعماله وهي :**

- الحيادية والاستقلالية بعيداً عن أي أجندات أو أيديولوجيات.
- المنهجية العلمية وقواعد البيانات والمعلومات الدقيقة بما يضمن التميّز والجودة لمخرجات المركز.
- السعي للتأثير إيجاباً على صنّاع القرار والجهات ذات العلاقة.
- التطوير والارتقاء بما يقدمه المركز من أبحاث ودراسات.
- تعدد المصادر والبناء التراكمي للبيانات التي يركز عليها التحليل المنهجي .
- طرح المعنى الشامل لمفهوم الأمن بصورة تخدم الباحث والمهتمين.